معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده

الأستاذ الدكتور: سلاطنية بلقاسم

الأستاذة : عرعور مليكة

قسم علم الاجتماع

كلية الآداب و العوم الإنسانية

جامعة محمد خيضر–بسكرة (الجزائر)

ملخص:

يعتبر التقسيم الدولي الجديد للعالم بمرجعية المستوى المعيشي للفرد فيه، منذ القدم مؤشرا لقياس قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي أو لوضع الفرد في مستوى يمكنه من إشباع حاجاته و الارتقاء به إلى مستوى أعلى و بالتالي أفرز دولا فقيرة و أخرى غنية مما يستوجب العمل على توفير الأمن الغذائي و عدم دخول دائرة الفقر و النقص الغذائي خاصة،

و هكذا ظهر ما يعرف بالأمن الغذائي الذي اعتبر أحد الأفكار الأساسية التي تسبق و تؤمن الانتقال لعملية التنمية الاجتماعية الشاملة و أخذ مأخذا جديا و وضع في الموقع المناسب و الموافق للدور الذي يقوم به، و أصبح بحضر له بإستراتجية مدروسة نتيجة التشابك الدولي للمصالح

Résume :

Le concept de sécurité alimentaire apparait comme un phénomène social pluri-dimensionnel associant l'état et le peuple à travers les resourses alimentaires pour réduire ou éviter la dépendance alimentaire et atteindre la phase de coopération internationnalle sous forme d'échanges aux marchés ou d'aides internationnalles ; ce qui donne, par conséquent, une opération sérieuse et rentable tout en assurant la paix et la prospérité durables de la société

مقدمـــــة :

يعتبر الأمن الغذائي من المفاهيم التي ركزت عليها الكثير من المنظمات الدولية و العالمية أمثال : الفاو و اعتبرتها قضية أساسية بديلة لمفهوم الاكتفاء الذاتي نتيجة التطور و التقسيم العالمي الجديد و التصورات الدولية الحديثة للعلاقات الدولية و مساعدات الدول الكبرى للدول الفقيرة ، و تجسد ذلك الاهتمام في الكثير من الرؤى و التصورات لتحديد دلالات الأمن الغذائي و أطوار تحقيقه و أبعاده . من هنا جاءت هذه المداخلة الموسومة :

" **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده** " للمساهمة بعدد من العناصر في عملية إلقاء الضوء على مفهوم الأمن الغذائي و أبعاده.

غطت هذه المداخلة العنوان السالف الذكر بعنصرين أولهما تحديد مفهوم الأمن الغذائي ، و الثاني أبعاد الأمن الغذائي، و ذلك لأجل الإجابة على إشكالية مفادها ما دلالة الأمن الغذائي و ما أبعاده ؟

– لا أسعى من خلال مساهمتي هذه لتقديم معرفة علمية دقيقة في مجال الأمن الغذائي ، و إنما أهدف إلى التوجيه و الدعوة العامة لتوخي الأمن الغذائي، و لا أعتقد أن ما سأورده في هذه المداخلة المتواضعة، ، يجهله الحاضرون المساهمون، و قد يبدو ذلك عاديا و بديهيا جدا، لكن العاديات قد تمثل أشكالا معقدة و متداخلة علينا أن نتناولها بالدراسة و التحليل و القراءة و النقد لحل ألغازها و الوصول إلى الحقائق الكاشفة عن عمقها و جذورها و إيجاد الحل لكل مشكلة تطرح .

إشكاليـــة المداخلـــة :

حدث في القرون الأخيرة تقسيم دولي واضح على المستوى العالم لمرجعية المستوى المعيشي للفرد فيه، إذ اعتبر هذا الأخير منذ القدم مؤشرا لقياس قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي أو لوضع الفرد في مستوى يمكنه من حاجاته و الارتقاء به إلى مستوى أعلى و بالتالي الأمن من دخول دائرة الفقر و النقص الغذائي خاصة، و هكذا ظهر ما يعرف بالأمن الغذائي كما اعتبر أيضا أحد الأفكار الأساسية التي تسبق و تؤمن الانتقال لعملية التنمية الاجتماعية الشاملة لذا فقد أخذ مأخذا جديا و وضع في الموقع المناسب و الموافق للدور الذي يقوم به، و المهم أنه أصبح يحضر له في إستراتيجية مدروسة الأبعاد نتيجة التشابك الدولي للمصالح .

أصبح من البديهيات في العالم اليوم استخدام الموارد الغذائية كورقة للضغط السياسي و الاقتصادي و الثقافي للسيطرة على قدرات الشعوب السائرة في طريق النمو، التي تعاني من التبعية الغذائية أو انعدام الأمن الغذائي لديها بمكوناته الثلاثة : توافر الغذاء، القدرة على الحصول عليه، و استخدامه .

إن طرح مسألة الأمن الغذائي بين الواقع و المأمول تكتسي أهمية كبيرة في ظل راهن عالمنا المعاصر بمكوناته السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية، و ذلك أن الغذاء و التغذية يظلان الهاجس الأول لكل الدول و الشعوب إما بإنتاج ما يمكن إنتاجه أو باستيراد ما تحتاجه بكل ما يتطلبه ذلك من إمكانيات مادية و أوضاع داخلية و خارجية تتأثر و تؤثر في المسألة الغذائية .

إن الأمن الغذائي يعني في ما يعنيه حصول الأفراد في كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين نوعية الغذاء و سلامته من أجل حياة صحية، و ذلك بتوفير إمدادات غذائية مستمرة حسب تعريف منظمة التغذية و الزراعة العالمية و هذا يعني على مستوى أي دولة أن تتمكن من تحقيق الأمن الغذائي بإنتاج و تسويق و تنظيم المواد الغذائية في مختلف الظروف و الأحوال الداخلية في ظل تقلب السوق الدولية . أي أن تحقيق الأمن الغذائي أصبح من المهام الرئيسية للدولة الحديثة . التي عليها أن تحمل أعباء توفير احتياجات المواطنين و مواجهة الإختلالات الغذائية نتيجة العوامل الداخلية و الخارجية .

يظل الاكتفاء الذاتي الغذائي بالنسبة لشعوب العالم الثالث بالاعتماد على الموارد الطبيعية المحلية، الهدف الأسمى للتخلص من التبعية الغذائية، و ذلك بإنتاج أكبر حصة ممكنة تسمح بها طاقة الإنتاج الزراعي في هذا البلد أو ذاك. و يصبح توفير المخزون الغذائي الضروري من واجبات الدولة. و ذلك لمدة ثلاثة أشهر على الأقل في إطار ما يطلق عليه بالمخزون الإستراتيجي في ظل الأزمات و التوترات التي تعرفها الساحة الدولية .

إن مسألة العجز الغذائي تعبر عن الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلي و الإنتاج المستورد و الإنتاج المصدر، هي معيار لقياس مدى تبعية أي دولة للخارج في المجال الغذائي، و لهذا فإن الرهان الأساسي في عالم اليوم هو

تنمية الموارد الغذائية، بمعنى توفير الطعام لكافة السكان، و حصولهم على طعام متوازن و صحي .

إن واقع الإنتاج الغذائي في الجزائر و بالرغم من الجهود المبذولة في إطار سياسة الاستصلاح الفلاحي التي أقرتها الجزائر منذ ثمانينيات القرن الماضي، قد حققت نسبا ضعيفة بالمقارنة مع الأهداف المرصودة، فاستصلاح حوالي 200 ألف هكتار من الأراضي الصحراوية من بين المليون هكتار المقرر استصلاحه في إطار الأهداف المنشودة لا يمثل إلا نسبة ضئيلة،يستدعي منا الوقوف على الجوانب الإيجابية المحققة و تثمينها و الاستفادة منها في تصويب و تصحيح الإختلالات و العوائق التي لم تمكن من استكمال باقي المخططات و البرامج الإستراتجية التي و إن لم تقض على التبعية الغذائية فإنها تخفف من آثارها، لأنها تؤدي حتما إلى هيمنة الدول المصدرة على صناعة القرار السياسي و التأثير فيه .

1- **<u>أهمية الموضوع و أهدافه :</u>** كل معالجة علمية نظرية كانت أو ميدانية لها من الأهمية ما يجعل دافعية الدارس أو الباحث فيها تحثه على الغور في ثناياها و الكشف عن خباياها و ربط بعض حيثياتها ببعض، إذا فأهمية معالجة هذه القضية تكمن في أنها أولا لها علاقة بالجزائر كبلد سائر في طريق النمو و يصبو إلى تحقيق درجة معتبرة من الرقي و الرخاء الداخلي و ثانيا أنها قضية تستقطب التفكير من كل البشر و ليس من المفكرين فقط لأنها مرتبطة ببقاء الإنسان و سلامته الجسدية، النفسية و الاجتماعية و حتي القيمية، و أخيرا لم يعد تحقيق الأمن الغذائي بذات التكتيك الكلاسيكي حيث كانت المجتمعات حرة تفعل ما تشاء في مستقبلها و ترسمه بالأبعاد التي تراها مناسبة له، بل صار

ارتباطه بعوامل خارجية تؤثر فيه بصورة عميقة و مباشرة .
انطلاقا من الأهمية السالفة الذكر ينبثق هدفان أساسيان، تسعى هذه المعالجة إلى تحقيقهما : الأول توضيح دلالة إستراتيجية الأمن الغذائي و الثاني الأبعاد الأساسية، ساعين من خلالهما إلى قراءة موضوعية للظاهرة المعالجة .

2- **تساؤل المداخلة :** لقد أسست هذه المعالجة على تساؤل رئيسي مؤداه: ما دلالة الأمن الغذائي و ما أبعاده الأساسية ؟ .

I تحديد مفهوم الأمن الغذائي

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم القديمة الوجود و الحديثة الأثر في التفكير التنموي لذا من البديهي إمكان تحديد هذا المفهوم و كل المفاهيم اللصيقة به من جهة و الأبعاد التي لها علاقة وطيدة و قوية به.

1- تعريف الأمن الغذائي : يعتبر الغذاء شرطا أساسيا من شروط بقاء الكائن البشري، لكن ذلك البقاء مرهون بدرجة كبيرة جدا بتأمين قضية الغذاء لفترات محدودة من الزمن، فقد قامت إحدى المنظمات العالمية بتوحيد الرؤى حول قضية الأمن الغذائي نتيجة اهتمامها بهذه القضية المتعلقة بالإنسان، حيث عرف الأمن الغذائي بأنه" توافر الغذاء لكل فرد من الشعب في أي فترة بكمية و نوعية كافية تضمن له حياة صحية، سليمة و نشطة " " FPH , Rome, P01 , 16/08/2007 " لأن هذه الأخيرة تحتاج إلى طاقة مصدرها الغذاء بكل أنواعه و بالكميات

و النوعيات التي يحتاجها الجسد لممارسة الوظائف الحيوية إذ أن حق الشعوب في الغذاء يعني أنه تأكيدٌ جمعي قانوني في العيش في ظروف تليق بإنسانيته و تحفظها له و تمكنه من القيام بمختلف النشاطات الاعتيادية، لأنه حق الشعوب في التغذية بكل مستوياتها الاجتماعية .

إن إحلال هذا المفهوم في واقع المجتمع و الدولة يستدعي رفض كل منهم – المجتمع الرسمي و غير رسمي – " التنافس الوحشي بين مختلف الفلاحين، الصيادين و مختلف الأنظمة الغذائية لأجل معالجة مشكلات التغذية أولا للشعب [Ibid, p 02] و وضعهم في سياق إنتاجي لا يخلو من التنافس، هذا يعني أن الأولوية الغذائية تستقطب اهتمام و تفكير العامة و الخاصة من المجتمع المدني، من هنا فالأولوية الغذائية هي " فكرة نابعة من قيم عليا كحقوق الإنسان، و حق الشعوب في التغذية على الأخص لأجل إنشاء صيغة قانونية للأسواق الدولية " [Ibid, p 02] لأن تأمين غذاء الشعب لأجل بعيد المدى من كل الأنواع الضرورية للحياة يتوقف على العلاقات الدولية من جهة و على قدرة الدولة ذاتها في خلق ميكانيزمات تنسيقية بين ما تملكه و ما تجلبه من الدول الأخرى و قدرتها على تسير مصادر التغذية من جهة ثالثة .

لمفهوم الأمن الغذائي مستويان يمكن التميز بينهما في أن الأول يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، و هذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل و يعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي . و من الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة

الدولية القائمة على التخصص و تقسيم العمل و استغلال المزايا النسبية، أما الثاني فيشير إلى قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع و المواد الغذائية كليا أو جزئيا. و ضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بشكل نظامي، و عليه فالأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى سواء بالمساعدات الدولية أو الدخول إلى الأسواق الغذائية الدولية لتبادل السلع. و بالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين .

2 – ركائز الأمن الغذائي : تحدد المنظمة العالمية للصحة مفهوم الأمن الغذائي بكونه " كل الظروف و المعايير الضرورية اللازمة – خلال عمليات إنتاج و تصنيع و تخزين و توزيع و إعداد الغذاء– لضمان أن يكون الغذاء آمنا و موثوقا به و صحيا و ملائما للاستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل مراحل الإنتاج الزراعي و حتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير " [مصطفى سيدي محمد، 2007 ، ص 03] و يحمل في ثناياه ثلاثة مرتكزات أساسية اعتبرتها المنظمة العالمية للصحة مراحل لتجسيد الأمن الغذائي هي :

2-**1** : – **وفرة السلع الغذائية** : تتجسد المرحلة الأولى في " توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم لأن الطلب يفوق

العرض " [نفس المرجع، ص 04] الغذائي دون النظر إلى جودته لأنه يقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء بقدر ما يجب توافر السلع الغذائية، و عندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية و التي توسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية .

2-**2 : - و جود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم** : بعد ذلك تأتي مرحلة توجيه الاهتمام من طرف الدولة للنظر إلى " الجودة و النوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم و الكيف في السلع الغذائية " [نفس المرجع، ص 05]، و هنا بدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل، ثم بعد هذه المرحلة تأتي الأخيرة و هي مرحلة الاستهلاك .

2-**3 : - أسعار السلع في متناول المواطنين** : في المرحلة الخيرة " بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء " [نفس المرجع، ص 06] و يقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، هذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى و الدنيا أو تخفيض أسعار السلع و هذا يرجع إلى جملة القرارات أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي .

3- حتمية الأمن الغذائي : تعود قضية حتمية الأمن الغذائي إلى جملة من الأسباب نتيجة علاقتها المباشرة بمشكلة الغذاء عند الدول الفقيرة ذات الإنتاج القليل نوعا و كما، إذ أن أهمها [عبد الباسط محمد الحسن، 1970، ص 150-250] النسبة السكانية التي هي في تزايد سواء

بالنسبة للعالم أو للشعوب الفقيرة خاصة نتيجة قلة الأوبئة الفتاكة و المبيدة لآلاف البشر نتيجة محاكاتهم للعالم المتطور في هذا الميدان، و بالتالي يترجم هذا الوضع تطور الطب، الأدوات الطبية، الأساليب العلاجية وكذا الأدوية إذ كلما زادت النسبة المئوية للسكان كلما زاد معدل الاستهلاك الغذائي الإجمالي و قد تصبح هذه القضية ذات أولوية عالية كلما اختل التوازن بين النمو السكاني الذي هو في ارتفاع مستديم ما يدل على الزيادة في الاستهلاك في مقابل انخفاض الإنتاج خاصة الضروري منه .

بالنسبة للسبب الثاني الذي يجعل قضية الأمن الغذائي قضية حتمية مرتبطة بطبيعة المصادر الغذائية المتنوعة و المتوفرة في مختلف دول العالم الفقيرة، إذ منها ما يضمحل فعليا أو تصبح قيمته بمرور الزمن لا فاعلية لها في السوق الدولية كالفحم و غيره . و منها ما يتلف نتيجة التقلبات الجوية غير المتوقعة و غير المناسبة لمراحل الإنماء الزراعي خاصة كالعواصف البردية أو انجراف التربة أو الجفاف، أما عن آخر النماذج من زمرة الأسباب يتمثل في فقدان الدولة القدرة على الاعتماد على المصادر الغذائية الذاتية بمعدل أكبر من المصادر الخارجية في سياساتها في التغذية سواء نتيجة ضغوط دولية سياسية أو اقتصادية نابعة من التبعية أو فقدان للاستقرار السياسي .

– انطلاقا من حتمية حدوث الأسباب السالفة الذكر تنبثق حتمية الأمن الغذائي في كل المجتمعات و الدول سواء الغنية أو الفقيرة على حد

السواء، لكن تزداد تلك الحتمية ضرورة في النموذج الأخير أكثر من الأول بالرجوع إلى قدرتها الذاتية على المن الغذائي .

II – أبعاد الأمن الغذائي

عرف الإنسان قضية الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية منذ القدم و اعتمد عليها محاولة منه للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة و قسوتها و تقلباتها، و هي قضية مركبة تتميز بالتعقيد، إذ تتشابك في وجودها أبعاد عدة لكل واحد منها دلالته التأثيرية، و نذكر من بين هذه الأبعاد المتعددة أربعة أساسية لها دلالاتها و آثارها الواضحة في كل بلدان العالم .

1- **البعد الديمغرافي :** يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث أقطاب أولها أن التأمين الغذائي أوجده هو لأجله ذاته و بقائه، لذا فقد عدد الأساليب و الطرق منذ وجوده الاجتماعي و طورها تبعا للظروف التي يعيشها و التي يتوقع حصولها، ثانيا أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج و التسيير (*) الدالة عن الأمن الغذائي و أما عن القطب الثالث

(*) على اعتبار هاتين العمليتين أي الإنتاج و التسيير هما العمليتان الأساسيتان في تجسيد الأمن الغذائي الذاتي بكفاءة عالية .

و هو الأهم لأن الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها، و لقد بدا هذا واضحا " بعدد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم، خاصة في العالم العربي في العقود الماضية، من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة العربية، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي 3 % سنويا عام 2000 " [عبد القادر الطرابلسي، 1998،ص 380-381]

هذا من ناحية و من ناحية أخرى؛ فإن " التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف و الحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية (الطالبة للعمالة)، إلى تزايد كبير لسكان المدن و حرمان القطاع الزراعي في هذه المناطق " [برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 200 ، ص 237]، هذا يعني أن تأثير البعد الديمغرافي بالزيادة النوعية أو بالزيادة الكمية له تأثير غير محدود في الأمن الغذائي .

2- **البعد الاقتصادي :** إن للعنصر الاقتصادي علاقة مباشرة بالأمن الغذائي إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي كميا و نوعيا وفق ما يستدعيه الوضع الصحي للإنسان لكن عالم الأرض و الزراعة مرتبط بدرجة كبيرة بالكثير من العوالم التي تؤثر على مسار حركة الإنتاجية الزراعية الكمية و الكيفية .

إن ارتباط عالم الأرض و الزراعة بعلم البيولوجيا و علم الحيوان و البيطرة و غيرها قضية تستدعي الاعتماد عليهما باعتبارهما علوم تنشط لأجل تطوير الزراعة العضوية التي تعتمد في نظمها " إلى أقصى

حد ممكن على نظام الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) و مخلفات المحاصيل و السماد الحيواني و البقول و الأسمدة الخضراء و المخلفات العضوية للزراعة و الأساليب البيولوجية- كمكافحة الآفات – للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية و طبيعتها و توفير العناصر الغذائية للنبات و مكافحة الحشرات و الآفات الأخرى " [برامج إستراتجية، مرجع سابق، ص 07]، مما يؤدي إلى الحصول على نوعية عالية للمنتوج الزراعي، و عليه فإن تلك العمليات المتنوعة تحتاج إلى تمويل كبير يعبر عن احتلال عالم الأرض و الزراعة المقام الأول في سلم اهتمام الدولة، كما جاءت فكرة التكثيف الغذائي الذي يعنى به " تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما " [نفس المرجع المرجع، ص 10] بغرض الحصول على كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي و المهم في هذه القضية أن تكثيف الإنتاج الفلاحي يدل على " تكثيف إنتاجية عنصر العمل و رأس المال من عوامل التكثيف الزراعي " [نفس المرجع، ص 10] أي أنه تأثير متبادل بين العناصر الاقتصادية الثلاثة رأس المال، اليد العاملة أو المورد البشري و أخيرا الأرض الزراعية بسعتها و نوعية الأرض فالأمن الغذائي اقتصاديا هو عملية تتداخل فيها عناصر عدة منها الثلاثة الأساسية المذكورة .

3- البعد السياسي : تعتبر الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراده و فئاته و جماعاته دون استثناء و يكون ذلك من خلال جملة القرارات الصادرة عنها التي تجسد إرادتها " المسؤولة لتحقيق هذا الهدف – الأمن الغذائي – الذي أصبح المخرج الوحيد – للدول الفقيرة – من الأزمات

التي تعاني منها " [التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 281] خاصة النقص الغذائي أو المجاعة، لذا فإن التكامل السببي بين ما تسهم به الدولة من يد عاملة و رأس مال للقطاع الزراعي باعتبارهما أبعادا اقتصادية للحصول على إنتاج كبير و على الجودة الغذائية؛ من جهة و من جهة أخرى؛ جملة القرارات و الإجراءات " الموحدة و المتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة و التنمية الزراعية على وجه الخصوص .

إن تدخل الدولة (*) لا يكون باحتكار القطاع الزراعي و كل روافده بقدر ما يكون تدخلها بإعطاء فرصة للشعب بممارسة هذا النشاط و رعايته بالتخطيط و فتح أسواق داخلية و خارجية لترويج السلع و التبادل الدولي. و بالتالي تأمين ما يحتاجه الشعب أو ينقصه؛ من جهة و من جهة أخرى، إعطاء قيمة الأرض، العمل فيها و العامل بها، و يتحقق تدخل الدولة العقلاني، المقبول و الملائم للأمن الغذائي بإجراء " التحولات السياسية الجذرية بتكريس الديمقراطية و فسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المصيرية و في طرق تنفيذها و متابعتها " [نفس المرجع، ص 284] كلما استدعى ذلك الوضع السياسي الراهن للبلاد و العلاقات الدولية الخارجية، و الأهم في قضية الأمن الغذائي أن يكون للدولة المتبنية فكرة الأمن الغذائي " سياسة شعبية فلاحية

(*) : إن السيطرة عل جل النشاط الفلاحي يضعف قوتها في التركيز عل الشطر الذي لا يمكن للقطاع الخاص تبنيه و السيطرة عليه و تحريكه بالكفاءة التي يمكن للدولة القيام به و هو الشطر الذي يدخل في إطار العلاقات الدولية و القدرة التفاوضية في السوق الغذائية العالمية للإستاد ما الشعب في حاجة إليه و المهم في هذا الشطر من النشاط الزراعي أنه يرتبط بدرجة كبيرة بالاستقرار السياسي الداخلي للبلاد و الاقتصادي لها .

[FPH, Op. cit, p 06]

4-البعد الثقافي : إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كليا، لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد و دلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض و العمل بها و قيمة العمل الفلاحي، من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز إستراتجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة و التي وجب على الشعب المشاركة فيها .

لقد أكد " علم الإنسان " من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء أمثال : تايلور، مالينو فيسكي ، و أنطوان توماس . أجريت على الكثير من الشعوب أن الثقافة (*) دفعت الكثير من الشعوب على اختلاف رؤاهم حول الأرض والعلم بها و الزراعة فيها و أنواع منتوجها، إضافة إلى

(*) : على اعتبار أن الثقافة تعرف بين أوساط العلماء الأنثروبولوجية الثقافية لمعناها الواسع يمكن أن ينظر إليها اليوم على أنها جميع السمات الروحية و المادية و الفكرية
و العاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها و هي تشمل الفنون و الآداب و طرق الحياة كما تشتمل الحقوق الأساسية للإنسان و نظم الحياة و التقاليد و المعتقدات
و إن الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته، و التي تجعل منا كائنات تتميز بالإنسانية المتمثلة في العقلانية و القدرة على النقد و الالتزام الأخلاقي، و عن طريقها نهتدي إلى القيم و نمارس الخيار و هي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه و التعرف عن ذاته كمشروع غير مكتمل و إلى إعادة النظر في انجازاته و البحث دون توقف عن مدلولات جديدة و إبداع أعمال يتفوق فيها على نفسه- أنظر: فاروق أحمد مصطفى 2005، ص 27-37 .

اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي و تطويرها و أبدع في الوسائل التكنولوجية، بالنسبة للقضية الأولى- اختلاف رؤاهم حول الأرض – فإن ثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم المتعلقة بحب الأرض و حب العمل الفلاحي و تحث عليه و تعتبر الفلاح أكثر المواطنين شرفا لأنه يكسب أرضا و يعمل بها بحرية و بالتالي تمنحه دافعية قوية للعمل بها و تحدي كل أنماط الصعوبات المتعلقة سواء بالظروف الاقتصادية للبلاد أو السياسية، و بالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعا من القداسة التي تعطيه معنى لوجوده يعتبر الفلاح الذي يعيل عائلاته و يوفر لها القوت " خضر و فواكه طازجة " بشكل مستمر من أرضه على مدار السنة و هو نوع من مشاركة الشعب [FPH, Op. cit , p 07] في تجسيد الأمن الغذائي .

أما بالنسبة للقضية الأخيرة و المتمثلة في اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي، فقد كشف علماء الأنثربولوجيا و اللأركيولوجيا (*) أشكالا كثيرة أوجدها الإنسان منذ القدم للتأمين الغذائي كل حسب البيئة التي يعيش فيها المجتمع و معطيات الواقع الجغرافي، فقد عرف الإسكيمو التجميد و سكان الجبال التقديد و سكان التلال التمر المهم في هذه القضية أن دلالة الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية هي ممارسة الإنسان منذ الأزل، لهذه السلوكات،

(*) : هو ذاك العلم الذي يقوم بدارسة الظواهر الثقافية القديمة التي تعبر عن الأنماط المعيشية القديمة التي كان الإنسان يعيشها، لذا فقد عرفها " دافيد توماس" في كتابه المعنون" بالتنبؤ بالماضي" على أن " الأركيولوجية هي دراسة الماضي أو دراسة للإنسان في عهوده القديمة ، و هي تركز على الجانب المادي من ثقافة الإنسان " و يتناول علم الآثار في المجتمعات الإنسانية من ظهور الإنسان العاقل و يتابع التغير الثقافي و الحضاري على مر العصور، و تطور أساليب الحياة لهذه الشعوب القديمة- أنظر: الحميد أحمد رشوان ، 2003 ، ص 100-125

لكن أثر البعد الثقافي على الأمن الغذائي لا يقصد به فقط، بقدر ما يقصد به قدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة و كيفيات تناسب وضعه و ظروفه و هذا يدخل في" إطار حق الشعوب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء " [FAO,24/11/2004 , P01-02] .

فقد حدث شبه إجماع ضمني بين منظري التنمية المعاصرين مفاده أن تطور الدول يرتكز بدرجة كبيرة جدا على النمو الاقتصادي الذي عماده الاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى و الذي يشير إلى قدرة الدولة على إشباع احتياجات أفرادها كما و كيفا دون اللجوء إلى مساعدات خارجية، لكن أقر الكثير من العلماء في التنمية الاقتصادية أن هذا المفهوم ذا دلالة طوبوية نتيجة تشابك العلاقات الدولية، المصالح و المصائب، مما دفع بهم إلى أخذ مفهوم الأمن الغذائي الذاتي كبديل له كون هذه الأخيرة أكثر مرونة من الأولى من حيث مجال التفكير و النشاط، و كذا الأبعاد.

يشير مفهوم الأمن الغذائي إلى توفير احتياجات المجتمعات من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا و ضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام وبالاعتماد على مصادرها الغذائية الخاصة، الأسواق الدولية
و المساعدات الدولية، لكن كلما كانت نسبة اعتماد الدولة في إستراتجية الأمن الغذائي يميل أكثر على المصادر الغذائية الخاصة و التقليل من الاعتماد على المصادر الخارجية من خلال " جملة من الإجراءات على المستوى الوطني لأجل خلق وسط يمكن الشعب من التغذية ... من خلال إنشاء مسالك من أبناء الشعب، كلما كانت الأبعاد الأخرى السياسية و الاقتصادية و الثقافية أكثر استقرارا، تقل بذلك التبعية للدول الأخرى بكل أبعادها .

الخاتمـــــة :

انطلاقا من المعالجة المفهومية للأمن الغذائي و أبعاده تبين أن الأمن الغذائي هو ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد و يستوجب دراستها من هذا المستوى، و من هذا نعتبر أن الأمن الغذائي عملية سياسية تشترك فيها الدولة و الشعب من الدرجة الأولى بالاعتماد على المصادر غذائية الخاصة بالبلاد و ذلك لتقليل أو تجنب التبعية الغذائية ثم الوصول إلى مرحلة التعاون الدولي سواء في شكل التبادل في الأسواق الغذائية الدولية أو في شكل المساعدات الدولية، و هو العملية التي نعتقد أنها مجدية و مستقبلية و تضمن للمجتمع العيش في أمان و استقرار و لاتبعية له بأي شكل من الأشكال .

المصادر و المراجع

1- F.P.H : Fondation pour le progrès de l'homme, Rome, 16/08/2007.

2- F.A.O : L'acceptation universelle du droit à l'alimentation, 24/11/2004 , Rome .

3- عبد الباسط محمد الحسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1970 .

4- عبد القادر الطرابلسي، مشكلة الغذاء في الوطن العربي (الواقع و الآفاق) ، ط 01 ، بيروت، 1998 .

5- فاروق أحمد مصطفى ، الأثروبولجية الثقافية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،2005.

6- الحميد أحمد رشوان ، الأثرويواوجية في المجالين التطبيقي و النظري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003 .

7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 2001 .

8- المصطفى سيدي محمد، أزمة الأمن الغذائي، الجزيرة ، 2005 WWW. Elgazeera . net /NR/ exeres

9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2000، WWW. Elgazeera . net /NR/ exeres

10- برامج إستراتجية الأمن الغذائي ، مجلة آفاق إستراتجية ، 13/ديسمبر/2006